E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/2015/IG.1/3(Part I)
13 January 2015
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الإحصائية
الدورة الحادية عشرة
عمّان، 4-5 شباط/فبراير 2015

البند 4 (أ) من جدول الأعمال المؤقت

انعكاسات الدورة الثامنة والعشرين للإسكوا على عملها في الرصد الإحصائي للعدالة الاجتماعية

قضايا قياس العدالة الاجتماعية

موجز

في الدورة الثامنة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، عقدت أربع حلقات نقاش بشأن جوانب العدالة الاجتماعية من منظور التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والموارد الطبيعية، وقياس العدالة الاجتماعية ورصدها. وتعرض هذه الوثيقة القضايا المتعلقة بالإحصاءات التي تناولتها حلقة النقاش الرابعة. وهي توجه اهتمام اللجنة الإحصائية إلى انعكاسات الوثيقة الختامية، الصادرة عن تلك الدورة بعنوان "إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية"، على عمل الإسكوا في مجال الإحصاء.

واللجنة الإحصائية مدعوة إلى استعراض هذه الانعكاسات وتقديم الإرشادات في هذا الشأن حسب الاقتضاء وذلك لمتابعة عمل الإسكوا في مجال الإحصاء.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً-	**معلومات أساسية**	2-1	3
ثانياً-	**الأبعاد الأساسية للعدالة الاجتماعية**.....	18-3	3
	ألف- الحصول على الاحتياجات والخدمات الأساسية.....	7-4	3
	باء- تكافؤ الفرص.....	11-8	4
	جيم- الرفاه	18-12	5
ثالثاً-	**انعكاسات إعلان تونس على عمل الإسكوا في مجال الإحصاء**.....	19	6
رابعاً-	**الإجراءات المطلوبة من اللجنة الإحصائية في الإسكوا**.....	20	7

أولاً- معلومات أساسية

1- يواجه قياس العدالة الاجتماعية تحدياً مزدوجاً بعدم توفر مؤشرات دقيقة ووافية، وعدم توفر بيانات موثوقة ومتجانسة. وما من مقياس يكفي لرصد تجارب الأفراد على تشعبها في العدالة الاجتماعية بالمعنى المجرد، ولكن المؤشرات المقترحة في هذه الوثيقة تتناول القطاعات الحيوية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفر وسيلة لتقييم التغيير الحاصل والتقدم المحرز في هذه القطاعات في المنطقة العربية. ويطرح نقص البيانات عن العدالة الاجتماعية تحديات كبيرة. وحتى إذا توفرت البيانات، كثيراً ما تكون المقاييس غير الموحدة عائقاً أمام المقارنة بين البلدان والمناطق.

2- وتركز الإحصاءات الرسمية على قياس التنمية الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والبيئية باعتماد مجموعات من المؤشرات التقليدية ومنهجيات ثابتة توجه عمليات صنع القرار. لكن مواضيع كثيرة تبقى خارج نطاق الإحصاءات التقليدية. فنمو الناتج المحلي الإجمالي مثلاً، لا يعطي بالضرورة صورة وافية ودقيقة عن رفاه السكان. لذلك من الضروري عدم الاكتفاء بالمقاييس التقليدية في الإحصاءات الرسمية، بل اعتماد نهج في جمع البيانات لتكوين مؤشرات دقيقة عن الحكم والمشاركة والعدالة الاجتماعية ورفاه السكان.

ثانياً- الأبعاد الأساسية للعدالة الاجتماعية

3- الفقر هو العائق الرئيسي أمام العدالة الاجتماعية لأنه لا يحرم الإنسان حقه في الغذاء والسكن وحسب، بل يصل به إلى حد الحرمان من المشاركة في المجتمع، فيتعذر عليه بناء قدراته وعيش حياة يكون هو صاحب القرار فيها. ويشكل الفقر في المنطقة العربية، حيث يبلغ معدله 20 في المائة، إحدى المعضلات الاقتصادية التي تعيق مسيرة العدالة الاجتماعية. ومع ارتفاع معدل الفقر تقل إمكانات الحصول على التعليم والوصول إلى سوق العمل. لذلك، تشكل معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات التشغيل مقاييس ذات مدلول هام في قياس العدالة الاجتماعية. ولكن هذه المقاييس تنطوي على جوانب متداخلة ومواطن ضعف كثيرة تبرز عند المقارنة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وبين الرجل والمرأة في سوق العمل والتعليم العالي، وعند قياس الفوارق في الدخل حسب مستوى التعليم.

ألف- الحصول على الاحتياجات والخدمات الأساسية

4- من المقاييس الرئيسية للعدالة الاجتماعية، المؤشرات المتعلقة بالقدرة على تحمُّل تكلفة الاحتياجات والخدمات الأساسية والمساواة في الحصول عليها. وتشمل مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات مجالات بالغة الأهمية كالأمن الغذائي، والسكن، وإمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المحسنة، والأمن الشخصي. ويندرج الأمن الغذائي في برنامج الأبحاث المعتمد حالياً في إطار الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والتنمية الريفية. وتتولى تنفيذ هذه الاستراتيجية في المنطقة العربية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وتتضمن مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات مؤشراً واحداً في هذا المجال هو النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص التغذية.

5- وهذه الاستراتيجية العالمية تساعد في تطوير الإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي. أما السكن، الذي يُعتبر من الحاجات الاجتماعية الأساسية، فيقاس بالمؤشرات التالية المتعلقة بالجودة والقدرة على تحمُّل التكلفة:

(أ) نسبة الإنفاق الخاص على السكن (الإيجار التقديري)؛

(ب) نوعية الأرضية؛
(ج) نسبة الاكتظاظ؛
(د) الحصول على الطاقة الكهربائية (الشبكات).

6- وفيما يتعلق بإمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المحسنة، يمكن الاستفادة من التجارب الإيجابية في الأهداف الإنمائية للألفية لتحديد المؤشرات التي تشمل ما يلي:

(أ) نسبة الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب؛
(ب) نسبة الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة.

7- ويقاس الأمن الشخصي باستخدام إحصاءات رسمية تحظى باهتمام كبير من صانعي السياسات. فالكثير من البلدان يعمل مثلاً على توفير بيانات مفصلة ذات مراجع جغرافية عن السلامة على الطرق. ومن المقاييس الأخرى المعتمدة معدلات الجريمة والقتل التي تنتج عادة عن مشاكل متعلقة بالعدالة الاجتماعية. ويمكن الاستفادة من هذه المقاييس كمؤشرات إنذار. وتشمل مؤشرات الأمن الشخصي ما يلي:

(أ) معدل جرائم القتل؛
(ب) جرائم العنف المبلغ عنها؛
(ج) الإصابات الناجمة عن حوادث المرور (الوفيات)؛
(د) الوفيات الناجمة عن العنف السياسي.

باء- تكافؤ الفرص

8- يركز السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان في المنطقة العربية حالياً على القضايا المتعلقة بالحكم الديمقراطي. ومن الضروري إدراج مؤشرات عن تكافؤ الفرص لقياس العدالة الاجتماعية لأنه ركن أساسي من أركان العدالة. ومعظم البيانات عن هذا الموضوع لا تتوفر من مصادر رسمية، بل من المؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. غير أن مبادرات اتخذت مؤخراً، وعملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مهدت لعملية رصد رسمي لبعض المؤشرات.

9- وتقاس الحقوق الفردية بنسبة المواطنين الذين يمارسون هذه الحقوق في الواقع. ومن الضروري توسيع نطاق هذا المقياس ليشمل مسألة منح المواطنين حقوقهم، وهذا يتطلب إجراء المزيد من البحوث لبناء الأساس النظري. وتشمل مؤشرات الحقوق الفردية المقترحة ما يلي:

(أ) الحقوق السياسية؛
(ب) ديمقراطية الانتخابات (أو النسبة المئوية للتصويت في الانتخابات الوطنية).

10- وفي الإحصاءات الرسمية، يخضع قياس الحرية لقيود كثيرة. فمن مجموعة المؤشرات التالية لا تتوفر من المصادر الرسمية بيانات سوى عن مؤشرين، زواج الأطفال ومعدل انتشار وسائل منع الحمل. وتشمل مؤشرات الحرية ما يلي:

(أ) حرية التعبير؛
(ب) حرية التجمع؛

(ج) زواج الأطفال؛
(د) مكافحة الفساد؛
(هـ) حرية التنقل؛
(و) حرية الصحافة.

11- وتوفر الإحصاءات الرسمية بيانات أكثر عن الدمج الاجتماعي. فمعظم المؤشرات المتوفرة على هذا الصعيد مستقى من مسوح الأسر المعيشية، ومسوح القوى العاملة وغيرها من الوسائل المنهجية الأخرى لجمع البيانات. وتشمل مؤشرات الدمج الاجتماعي ما يلي:

(أ) التأمين ضد البطالة؛
(ب) نسبة النساء في المناصب الإدارية؛
(ج) مدى استيعاب المهاجرين الوافدين واللاجئين في المجتمعات المحلية؛
(د) معدل الفقر؛
(هـ) الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية؛
(و) مدى توفر الخدمات الاجتماعية لغير المواطنين؛
(ز) الفوارق في الدخل والإنفاق (مُعامل جيني).

جيم- الرفاه

12- ما من تعريف موحد للرفاه ولا يزال النقاش مفتوحاً بشأن العوامل المكوّنة له. وثمة حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث في هذا الموضوع لأن المعلومات المتوفرة هي مجرد وجهات نظر لا ترتكز على أسس علمية. ولا بد من التمييز بين مفهومي الرفاه والرعاية الاجتماعية.

13- وإزاء محدودية الإحصاءات الرسمية في قياس الرفاه، تتركز الجهود على المجالات القابلة للقياس استناداً إلى أساس نظري متين وقاعدة بيانات وافية. وتشمل الأطر الحالية الصحة، والتعليم، والحصول على المعرفة والمعلومات، والاستدامة البيئية.

14- وفي مجال الصحة، يركز معظم المقاييس على نمط المعيشة والوضع الاجتماعي، وهي مجالات اهتمام الخبراء في السياسات الصحية. ولكن من الضروري أيضاً إضافة مقياس الإنفاق العام على قطاع الصحة. وتشمل مؤشرات الصحة ما يلي:

(أ) العمر المتوقع عند الولادة؛
(ب) معدل وفيات الرضّع؛
(ج) معدل وفيات الأمهات؛
(د) النسبة المئوية للبالغين الذين يعانون من البدانة؛
(هـ) الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية؛
(و) نسبة الإنفاق على القطاع الصحي إلى الإنفاق على القطاع العسكري.

15- ويؤدي التعليم دوراً هاماً في تكوين رأس المال البشري وهو من المجالات التي يعتبر تكافؤ الفرص فيها بغاية الأهمية. وفي ما يلي مجموعة الحد الأدنى من مؤشرات التعليم:

(أ) معدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة؛
(ب) نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية؛
(ج) متوسط سنوات التعليم للمرأة؛
(د) التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي.

16- ويمكن توسيع نطاق مفهوم التعليم ليشمل إمكانية الحصول على المعرفة والمعلومات. فالمقاييس التقليدية تركز حصرياً على توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا بسبب اقتصار مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية على هذا الجانب. ولذلك من الضروري في المرحلة المقبلة اعتماد مسوح الأسر المعيشية والتعدادات في تقييم إمكانية الحصول على المعلومات، فيتناول أوجه استخدام هذه المعلومات. ويتيح هذا النهج تحليل البيانات من وجهة نظر مختلف الفئات الاجتماعية وليس فقط من وجهة نظر الجهات المزودة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع التحفظات المشار إليها آنفاً، تشمل المؤشرات المعتمدة حالياً لإمكانية الحصول على المعرفة والمعلومات ما يلي:

(أ) عدد مستخدمي الإنترنت؛
(ب) عدد المشتركين في الهاتف النقال.

17- والاستدامة البيئية عنصر أساسي من عناصر الرفاه، وفيما يلي المؤشرات المقترحة لقياسها:

(أ) انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛
(ب) نسبة هدر المياه (التسرب).

18- ويمكن توسيع نطاق هذه المؤشرات البيئية، وفقاً للظروف السائدة واحتياجات البلديات والمحافظات والبلدان، لتشمل مؤشرات متعلقة بأنواع أخرى من التلوث، وإدارة النفايات، وأساليب تحقيق كفاءة الطاقة. وعلى الصعيد الدولي، تحظى المؤشرات المتعلقة بالتلوث الجوي عبر الحدود والموارد المائية المشتركة باهتمام في بعض المناطق.

ثالثاً- انعكاسات إعلان تونس على عمل الإسكوا في مجال الإحصاء

19- اعتمدت الإسكوا في الجلسة الختامية لدورتها الثامنة والعشرين مجموعة من القرارات كان أبرزها الوثيقة الختامية المعنونة "إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية"، التي تضمنت ثلاث طلبات إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا متعلقة بالأنشطة الإحصائية التي تضطلع بها، وهي:

(أ) دمج موضوع العدالة الاجتماعية بجميع أبعاده في إطار الإعداد لخطة التنمية لما بعد عام 2015، وأهداف التنمية المستدامة، وبلورة آليات واضحة للتنفيذ والرصد تضمن تحقيق هذه الأهداف على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وفقاً للإمكانات المتاحة (الفقرة 21 (أ) من إعلان تونس)؛

(ب) تقديم الخدمات الاستشارية والدعم الفني إلى الدول الأعضاء في وضع سياسات ناجعة لتعزيز التلاحم الاجتماعي، والتصدي لتحديات تنمية الشباب والمرأة، ودعم تمكين المرأة والشباب من المشاركة في صنع القرارات (الفقرة 21 (ج) من إعلان تونس)؛

(ج) بلورة أداة لرصد التقدّم نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية وقياسه، وبناء قدرات الدول والأجهزة الإحصائية الوطنية على جمع المؤشرات الموحدة، وتكوينها، وتحليلها، ونشرها (الفقرة 21 (هـ) من إعلان تونس).

رابعاً- الإجراءات المطلوبة من اللجنة الإحصائية في الإسكوا

20- اللجنة الإحصائية مدعوّة إلى:

(أ) أخذ العلم بأثر القرارات التي اعتمدتها الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين على أنشطتها في مجال الإحصاء؛

(ب) النظر في طرق الاستفادة من انعكاسات إعلان تونس على عمل الإسكوا في مجال الإحصاء في المنطقة العربية، لا سيما في مجال الإحصاءات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، والرفاه، والتقدم المحرز في المجتمعات العربية؛

(ج) تقديم الإرشادات المتعلقة بأنشطة المتابعة التي تقوم بها الأمانة التنفيذية للإسكوا.